أثر السياسة الإنفاقية على الناتج المحلي الإجمالي في ظل مرحلة التحول للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

جدي العربي
طالب دكتوراه ل م د بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير –جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.

ملخص:

نظرا لدور الفعال للإنفاق الحكومي في الاقتصاد وباعتباره من أهم أدوات السياسة المالية وأبرز آلية لتحريك وإنعاش النشاط الاقتصادي، والذي تسعى الدولة من خلاله تحقيق أهدافها وعلى رأسها النمو الاقتصادي، كل هذا جعله يحظى بمكانة هامة لدى الباحثين ويكون موضوع اهتمام مختلف البحوث والدراسات الاقتصادية، وعلى هذا تمحور هدف هذه الدراسة حول دراسة أثر الإنفاق الحكومي ومكوناته في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000– 2016) باستخدام نماذج قياسية، و أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك توافق بين فرضيات الدراسة ونتائج المتوصل إليها أي هناك أثر إيجابي للنفقات العامة ومكوناتها في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج انحدار الخطي.

Résumé:

Vu le rôle efficace des dépenses gouvernementales dans l'économie, comme l'une des moyens les plus importants dans la stratégie financière, et un mécanisme évident pour stimuler et relancer l'activité économique, grâce à laquelle, l'état cherche à atteindre ses objectifs, en premier lieu : la croissance économique ; tout cela a fait une place importante chez les chercheurs et un sujet d'intérêt dans différentes recherches et études économiques.

Pour cela le but de cette étude porte sur l'étude de l'impact des dépenses gouvernementales et ses composantes sur le PIB dans l'économie algérienne durant la période du (2000 au 2016), en utilisant des modèles standards. Les résultats de l'étude indiquent qu'il existe une compatibilité entre les hypothèses de l'étude et les résultats obtenus ; donc il y a un effet positif des dépenses publiques et ses composantes sur le PIB dans l'économie algérienne.

Mots-clés: *dépenses publiques, PIB, modèle de régression linéaire.*

مقدمة:

إن من أولويات مختلف الحكومات تحقيق وزيادة النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك تنتهج عدة إجراءات تندرج في مجملها تحت نطاق السياسة الاقتصادية. غير انه نتيجة الأزمات المتكررة والتقلبات الاقتصادية المتتالية التي تقف حاجزا وعائقا أمام مبتغى كل حكومات جعل تفكير في إعادة النظر في سياستها الاقتصادية للتدخل في النشاط الاقتصادي ومعالجة الوضع وتحقيق التوازن من جديد. إن مضمون هذه السياسات يختلف من بلد لآخر. كما يختلف محتواه على حسب الوضع والحالة السائدة مما جعل هذه السياسات تهتم بجانب و تهمل جانب أخر.

لقد تعددت النظريات التي عالجت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي باعتبار هذا الأخير أهم معايير قياس النشاط الاقتصادي وأهم مؤشر ممثل لنمو الاقتصادي. ومن بين هذه النظريات نجد نظرية "فاغنر" ونظرية "كينز" ونظرية "وايزمان وبيكوك"، بالإضافة للعديد من الدراسات والأبحاث النظرية والقياسية التي اهتمت بنفس الموضوع. إلا أننا ما نلاحظه هو اختلاف النتائج المتوصل إليها حول نوعية العلاقة ونوع التأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. فبعض الدراسات والنظريات المفسرة لنوع العلاقة والتأثير توصلت إلى أن هناك تأثير الإيجابي وآخرون يرون العكس مبررين ذلك أن لنمو الاقتصادي عدة عوامل محددة له بالإضافة إلى اختلاف الظروف من اقتصاد للأخر.

إن الحديث عن الجزائر وبالنظر للإنفاق الحكومي يقودنا للحديث عن مرحلة التحول التي كانت بدايتها سنة 2001، حيث اتبعت الجزائر سياسة توسعية نتيجة تحسن إيراداتها من المداخل البترولية وشرعت في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة (2001–2014)، والتي تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) والبرنامج التكميلي (2005–2009) والمخطط الخماسي للتنمية (2010–2014)، والهدف من ذلك هو تحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما انتهجت في السنوات القليلة الأخيرة سياسة ترشيد النفقات وإتباع سياسة التقشف نتيجة تراجع وانخفاض أسعار البترول. ومن هنا جاء هدف الدراسة الذي يدور حول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- هل للنفقات العامة أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل لنفقات التجهيز أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟
- هل لنفقات التسيير أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟
- هل للنفقات العامة (أي مجموع نفقات التسيير ونفقات التجهيز) أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟
- هل للنفقات التسيير ونفقات التجهيز أثر إيجابي في النتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة وبلورة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر إيجابي لنفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- يوجد أثر إيجابي لنفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- يوجد أثر إيجابي لهذه النفقات في مجموعها في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- يوجد أثر إيجابي للنفقات التسيير ونفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف هذه الدراسة في تبيان وتحليل أثر النفقات العامة وأقسامها في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

بالنسبة لفترة الدراسة فكانت خلال الفترة الممتدة من (2000–2016)، وقد خصت هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة:

لقد اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي القياسي لتبيان و تحليل نوع الأثر لمختلف هذه النفقات في الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر الدراسة:

لقد تم الاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبعض المراجع من الكتب والمقالات ومذكرات التخرج بالإضافة إلى مواقع الأنترنات.

الدراسات السابقة:

الدراسة: دعاء محمد الزاملي (2014)[1]:

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور الإنفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003–2012)، حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستدلالي إلى جانب المنهج الاستقرائي من خلال تحليل بيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واستنباط النتائج التي تمثلت في آن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد قيمة نقدية في الموازنة العامة للدولة بل هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي، كما بينت الدراسة أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتوقف على تحقيق النمو الاقتصادي المتوازي لكافة القطاعات.

الدراسة: محمد بن مريم، عبد القادر قداوي (2015)[2]:

تطرقت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1965–2013)، حيث اتبع الباحثان المنهج التحليلي عن طريق الدراسة القياسية باستعمال أشعة

الانحدار الذاتي(VAR)، حيث تم التوصل نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية بين النفقات الحالية والنفقات المتأخرة بسنتين بمقدار (0.86%–)، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين حجم السكان للسنة الماضية وحجم النفقات الحالية، كما توضح الدراسة أن النمو السكاني عند انعدام الإنفاق الحكومي يكون نحو 0.15 مليون نسمة وظهور أثر المعنوي السالب وشبه منعدم لحجم النفقات المتأخر بسنتين علة حجم السكان الحالي.

أما من خلال تحليل الصدمات فوجد الباحثان أن حجم السكان شديد الاستجابة للصدمات العشوائية المطبقة على حجم النفقات، ويختلف تأثير هذه الصدمة بين الإيجاب والسلب كما تبين للباحثان شيئا مهما خلال هذه الدراسة هو طبيعة حركية حجم السكان (أو حجم النفقات) الذي يتوقف على حجم السكان (أو حجم النفقات) في الفترات السابقة.

الدراسة: ماجد حسني صبيح (2016)[3]:

تضمنت الدراسة تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام نماذج الانحدار (الخطي البسيط والمتعدد)، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج تمثلت في أن إجمالي النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة (1 دولار) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.577 دولار) مما يؤكد وجود أثر إيجابي للنفقات العامة في الناتج المخلي الإجمالي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أما إذا نظرنا إلى تقسيمات هذه النفقات فنجد أن الباحث توصل من خلال هذه الدراسة أن هناك أثر إيجابي للنفقات الجارية في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للنفقات التطويرية والتشغيلية فلها اثر سلبي في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة: جواد عباد، يوسف جمال (2016)[4]:

تناولت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في المغرب، حيث اهتمت هذه الدراسة بنمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المغرب بتطبيق طريقة التقدير (ARDL) لنمذجة الديناميكية لأثر القيمة الإجمالية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير، حيث بينت نتائج التقدير أن هناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتعزى هذه النتائج إلى طبيعة الإنفاق الحكومي غير منتج وهيكل التسيير بالإضافة إلى وزن كتلة الأجور.

الدراسة: زينب توفيق السيد عليوة (2016)[5]

تمحور هدف الدراسة حول أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1990–2014)، حيث أتبعت الدراسة المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليل لقياس الأثر الكمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد)، وتوصلت الدارسة إلى أن هناك تأثير معنوي موجب لقيمة الدعم الحكومي كمتغير مستقل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، أما باستخدام طريقة (Enter) لنموذج الانحدار الخطي المتعدد فتشير البيانات إلى انه كذلك يوجد أثر معنوي

موجب لقيمة الدعم الحكومي في اتجاه الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد اثر بقية المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

ورغم تنوع الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الجانب واختلافها، فإن ما يميز دراستنا عنها هي فترة الدراسة التي تعتبر مرحلة تحول للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال شروع الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة (2001–2014)، وإنشاء صندوق سيادي يسمى بصندوق ضبط الإيرادات نتيجة ارتفاع المداخل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إتباعها سياسة التعزيز ألميزاني وسياسة التقشف وترشيد النفقات الناتجة عن تقلبات في أسعار البترول و التخوف من انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

1. الإطار النظري للدراسة:

1.1. الإنفاق الحكومي من وجهة النظرية العامة والمشرع الجزائري:

إن المقصود بالنفقة الحكومية أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجات عامة بهدف حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، حيث يستلزم ذلك إنفاقا من جانب الحكومة[6]. و يرى المشرع الجزائري أن النفقات العامة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها. وبهذا فإن للنفقات العامة وظائف تطورت مع تطور وظائف الدولة من الدولة الحارسة أو الحامية إلى المتدخلة ثم إلى المنتجة، غير انه حسب ما جاء به " موسجراف" سنة 1959 فإن للنفقة العامة ثلاثة وظائف رئيسية[7] تتمثل في تدعيم تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل وتدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أن لها أهدافا وأهمية تجمع مجملها في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الرفاه الاجتماعي الذي يكون من خلال محاربة الفقر والأمية ومحاربة الفساد الاقتصادي وتوفير الرعاية الصحية الضرورية، كما تعددت مجالات الإنفاق العام بتعدد الحاجات العامة، وقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة النفقة (10%،15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها، وحقيقة الأمر أن هذا الفكر أصبح غير ذي جدوى في الوقت الحالي نظرا لاختلاف ظروف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

2.1. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي:

لقد ظهرت عدة دراسات حاولت تفسير حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ركزت في مجملها على محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ومن أبرز هذه الدراسات نجد:

- **قانون فاغنر:**

يعد الاقتصادي الألماني " أدولف فاغنر" من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم عام 1883 ما يسمى "بالتوسع المستمر للنشاط الاقتصادي"، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط بين مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي، ولقد انطلق في تحليله من

مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وكذا حصة الإنفاق الحكومي في الدخل القومي، وبالتالي فإن التصنيع يقودنا إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة والهياكل القاعدية والدخل الاجتماعي. و بالتالي استنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق الحكومي وتوصل إلى أن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي[8]. و حسب هذا القانون فإن سببية تتجه أو تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي الذي يعد حسب هذه النظرية متغيرا داخليا ودالة في النمو الاقتصادي.

- **تفسير بيكوك–وايزمان[9]:**

إن ملخص هذا التفسير يتمثل حول ما يفترضه الاقتصاديين بأن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق الحكومي تعتمد على عوامل كبيرة أهمها مصادر تمويل هذه النفقات، كما بين الاقتصاديين أن حجم الإنفاق يتناسب مع طبيعة الظروف والأوقات التي يمر بها المجتمع و يتزايد في شكل قفزات، وقد استنتج الاقتصاديين هذه النتيجة من خلال الدراسة التي أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا في الفترة الممتدة (1890–1955).

- **نظرية (فرضية) كينز[10]:**

إن مفاد هذه النظرية هو وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام والدخل (الناتج(القومي، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي، ولكن بصورة مضاعفة، ويعد حسب هذه النظرية الإنفاق العام متغيرا خارجيا يسبب النمو الاقتصادي في الدخل القومي. وحسب نظرية كينز في الطلب الفعال فإن سببية علاقة تأخذ المسار يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عكس قانون فاغنر.

3.1. واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر:

جدول رقم 01: تطور معدلات النمو لنفقات (العامة (G)، التجهيز (DE)، التسيير (DF))، ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) للجزائر

السنة	GDP	G	DF	DE	السنة	GDP	G	DF	DE
2000	-	-	-	-	2009	-9,47	1,32	3,71	-1.36
2001	2,51	12.13	12,55	11,01	2010	20,30	5,20	15,61	-7,11
2002	7,00	17,38	13,91	26,73	2011	21,66	31,04	45,89	9,22
2003	16,13	9,00	2,28	25,30	2012	11,11	20,58	23,29	15,26
2004	17,07	11,93	11,43	12,94	2013	2,70	-14,65	-13,61	-16,83
2005	22,98	8,47	-0,47	25,96	2014	3,49	16,13	8,78	32,18
2006	12,43	19,54	15,48	25,82	2015	-3,06	9,44	2,73	21,51
2007	10,01	26,72	16,42	41,34	2016	4,22	-4,69	-0,68	-10,77
2008	18,08	34,82	32,49	37,55					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- situation résumée des opérations du trésor (srot):
- .Principaux indicateurs de l'économie algérienne 2000-2016.
  www.dgpp-mf.gou.dz/index.php/retrospective.(consulté le 10-11-2017)

ولتوضيح تطور معدلات النمو لمختلف النفقات والناتج المحلي الإجمالي سنستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): يوضح تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

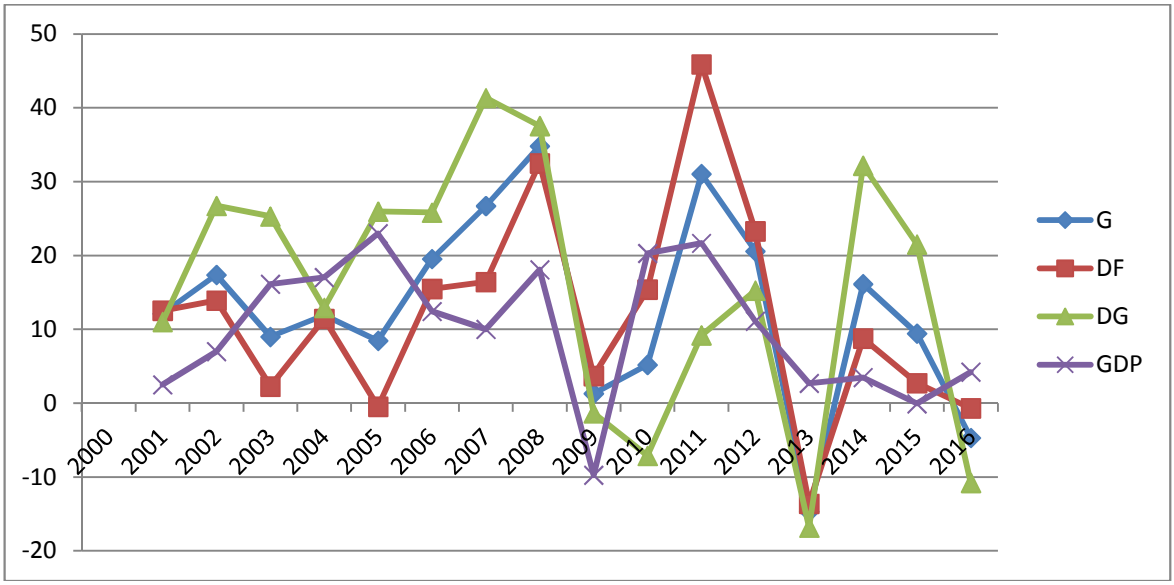

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نتيجة لازدهار سوق النفط في الساحة العالمية وما نتج عن ذلك من إيرادات مالية ضخمة، قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2000 إنشاء صندوق سيادي يسمى بصندوق ضبط الإيرادات، حيث كان لذلك هدفا وهو مواجهة الانعكاسات والآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الجزائر.

وما يمكن أن نلاحظه من الشكل رقم (01) هو ارتفاع معدلات النمو للنفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث نسجل كمتوسط لسنة 2001 و2002 على التوالي،لتنخفض هذه المعدلات سنة 2003 وترتفع من جديد بنسبة محتشمة للنفقات الكلية ونفقات التسيير مع بقاء انخفاض نفقات التجهيز في سنة 2004، وعلى العكس ففي سنة 2005 نسجل انخفاض في النفقات الكلية وانخفاض شديد في نفقات التسيير وارتفاع معتبر لنفقات التجهيز، أما خلال سنوات 2006 إلى 2008 وكمتوسط نسجل ارتفاع لمعدلات النمو لنفقات الكلية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز بنسب التالية على التوالي، أما عن الانخفاض المسجل سنة 2009 لهذه المعدلات فهو نتيجة لتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض ألظرفي لسعر البترول الذي لم يطول حتى ارتفعت من جديد هذه المعدلات لسنوات 2010 إلى 2012، وبعد ذلك يتكرر الانخفاض من جديد سنة 2013 ولكن السبب هذه المرة يعود إلى تعزيز ألميزاني المباشر لهذه السنة المترجم بانخفاض النفقات لتقليص إسهامها في العجز ألميزاني، وبعد ذلك نسجل ارتفاع لمعدلات نمو هذه النفقات وكان ذلك في سنة 2014 و 2015، ونتيجة لبعض السياسات المنتهجة من طرف الحكومة كسياسة التقشف أدت إلى انخفاض في معدلات نمو لمختلف النفقات لسنة 2016.

جدول رقم 02: نسبة نفقات التجهيز (DE) ونفقات التسيير (DF) إلى النفقات العامة(G):

السنة	DF/G	DE/G	السنة	DF/G	DE/G
2000	72,67	27,33	2009	54,17	45,83
2001	72,95	27,05	2010	59,53	40,47
2002	70,08	29,20	2011	66,27	33,73
2003	66,43	33,57	2012	67,76	32,24
2004	66,13	33,87	2013	68,58	31,42
2005	60,68	39,32	2014	64,24	35,76
2006	58,62	41,38	2015	60,30	39,70
2007	53,85	46,15	2016	62,84	37,16
2008	52,92	47,08			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- situation résumée des opérations du trésor (srot):
- .Principaux indicateurs de l'économie algérienne 2000-2016.
www.dgpp-mf.gou.dz/index.php/retrospective.(consulté le 10-11-2017)

ولتحليل ذلك ندرج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (2): يوضح نسبة كل من النفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى نفقات العامة .

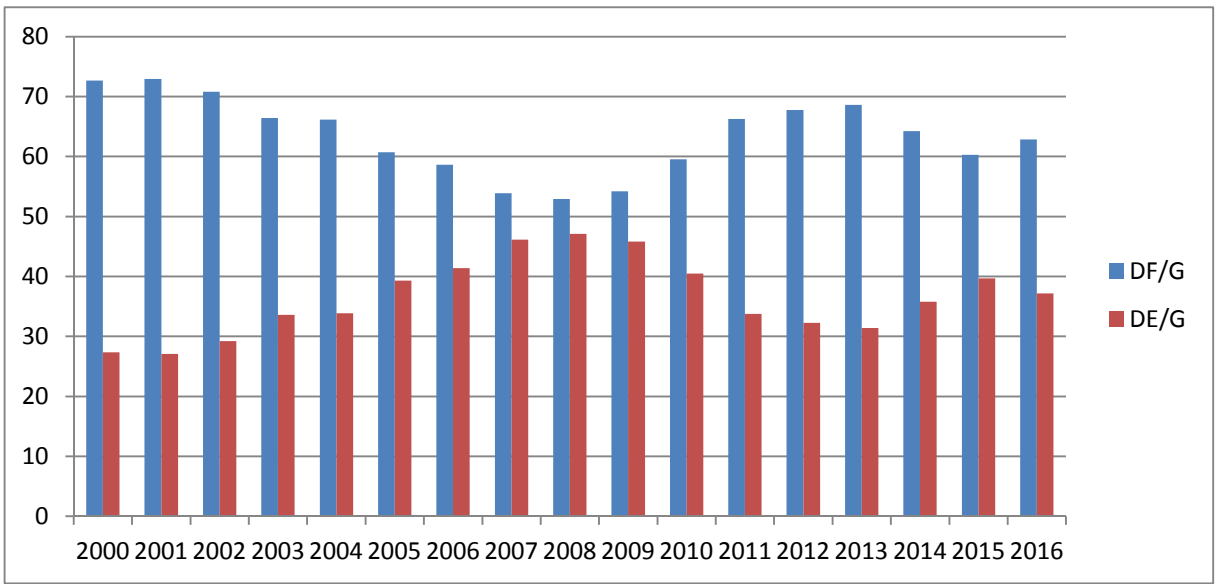

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد عل بيانات الجدول السابق.

إن نسب تفاوت بين حصة نفقات التسيير وحصة نفقات التجهيز من النفقات العامة إنما يعود في الأصل إلى أهم برامج الإنعاش الاقتصادي، وكذلك إلى سياسة التعزيز ألميزاني وسياسة التقشف الناتجة عن تقلبات في أسعار البترول وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، مع الملاحظة الهامة أن نفقات التسيير تستهلك كليا مما يصعب تقليصها على عكس نفقات التجهيز.

إن أول ما يمكن أن نلاحظه من الشكل رقم (02) هو ارتفاع حصة نفقات التسيير مقارنة بحصة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة خلال كل السنوات الدراسة، إلا أنه ومع بقاء هذه الملاحظة هناك ارتفاع وهبوط لنسب هذه النفقات إلى نفقات العامة، حيث نسجل ارتفاع حصة نفقات التسيير لسنة 2001 مقارنة بسنة 2000 مع انخفاض حصة نفقات التجهيز مقارنة بين نفس السنتين، أما ما نلاحظه من سنة 2002 إلى سنة 2009 هو انخفاض حصة نفقات التسيير من النفقات العامة لتنتقل من 70.79 بالمائة سنة 2002 إلى 54.16 بالمائة سنة 2009 في المقابل نسجل خلال نفس الفترة ارتفاع حصة نفقات التجهيز من النفقات العامة لتنتقل من 29.20 سنة 2002 إلى 45.83 سنة 2009، غير انه خلال الفترة 2010 إلى 2013 نلاحظ ارتفاع حصة نفقات التسيير من 59.62 بالمائة سنة 2010 إلى 68.58 بالمائة سنة 2013 مقابل انخفاض في حصة نفقات التجهيز من 40.47 بالمائة سنة 2010 إلى 31.41 سنة 2013، ليعود الانخفاض من جديد لحصة نفقات التسيير حيث نسجل سنة 2014 نسبة 64.24 بالمائة و 60.30بالمائة سنة 2015 مقابل زيادة نفقات التجهيز من 35.75 بالمائة و 39.69 بالمائة لنفس السنتين على التوالي، أما سنة 2016 فتميزت بارتفاع حصة نفقات التسيير لتصل إلى 62.83 بالمائة وانخفاض نفقات التجهيز لتصل إلى 37.16 بالمائة.

2. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.2. مصفوفة الارتباط (Corrélation Matrix):

من مصفوفة الارتباط الأصلية نجد:

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	P–Value	القرار
(GDP DF)	0.976	0.000	معنوي
(GDP DE)	0.946	0.000	معنوي
(DGP G)	0.984	0.000	معنوي
(DE DF)	0.919	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من الجدول رقم (2) نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بين كل من (DF) و (GDP) وبين (DE) و (GDP) وبين (G) و (GDP) بالقيم (0.976)، (0.946)، (0.984) على التوالي، وكذلك نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات المستقلة وهذا بين (DF) و (DE) بالقيمة (0.919).

أما ما يوضحه العمود P–Value هو معنوية معاملات الارتباط بين المتغيرات الموجودة في الجدول السابق، حيث أن قيمة P–Value في كل الحالات السابقة أقل من (5%) و (1%).

2.2. اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج وسيتم استخدام نموذج انحدار الخطي البسيط والمتعدد بالاعتماد على (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول:**

بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط الأول سنأخذ المتغير نفقات التسيير(DF) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (DGP) كمتغير تابع، لاختبار الفرضية الأولى (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير(DF) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP)) حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (03): يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج.

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.976[a]	.953	.950	1112566.193	.923

المصدر: مخرجات (SPSS).

يوضح الجدول رقم (03) أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) بلغت (0.976)، (0.953)، (0.950) على التوالي. فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباط قوية بين كل من (DF) و(GDP)، أما قيمة معامل التحديد فهي تدل على أن متغير نفقات التسيير (DF) يفسر (95.3%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أما (4.7%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي فترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (04): يوضح ¨ تحليل التباين (ANOVA).

تحليل التباين

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	378420599246164.200	1	378420599246164.200	305.719	.000[b]
	Résidu	18567052991482.875	15	1237803532765.525		
	Total	396987652237647.060	16			

المصدر: مخرجات (SPSS).

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (305.719) و بقيمة مستوى الدلالة (000.0)، مما يدل على أن النموذج ذو جودة ومقبول إحصائيا أي ذو دلالة إحصائية، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الدلالة (0.000) فهي أقل من (5%) وبالتالي نرفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر لهذه النفقات في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم (05): يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول ومعنوياتها.

معالم النموذج ومعنوياتها

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2477924.742	540931.309		4.581	.000
	DF	3.217	.184	.976	17.485	.000

المصدر: مخرجات (spss).

يوضح الجدول رقم (05) معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول و معنوياتها وبالتالي نستطيع أن نكون هذا النموذج كما يلي:

حيث تدل قيمة معامل نفقات التسيير(DF) على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (3.217)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود أثر إيجابي لنفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني:**

بالنسبة لهذا النموذج سنأخذ نفقات التجهيز (DE) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (DGP) كمتغير تابع، لاختبار الفرضية الثانية للدراسة (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز (DE) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP)، حيث بينت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (06): يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج.

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.946[a]	.895	.888	1665521.290	1.112

المصدر: مخرجات (SPSS).

من الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) بلغت (0.946)، (0.895)، (0.888) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز (DE) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تدل قيمة معامل التحديد أن نفقات التجهيز تفسر بنسبة (89.5%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما (10.5%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (07): يوضح تحليل التباين (ANOVA).

تحليل التباين

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	355378234713515.400	1	355378234713515.400	128.112	.000[b]
	Résidu	41609417524131.700	15	2773961168275.447		
	Total	396987652237647.060	16			

المصدر: مخرجات (SPSS).

من جدول تحليل التباين (ANOVA) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (128.112) وبمستوى دلالة (0.00)، وهذا يدل على قبول وجودة النموذج ودلالته الإحصائية، كما أن قيمة مستوى الدلالة هي أقل من (5%) وبالتالي نرفض الفرض العدم القائل أن نموذج الانحدار هذا غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم (08): يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني ومعنوياتها.

معالم النموذج الانحدار ومعنوياتها

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2593569.851	820356.426		3.162	.006
	DE	5.342	.472	.946	11.319	.000

المصدر: مخرجات (SPSS).

من هذا الجدول نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني كما يلي:

حيث توضح قيمة معامل نفقات التجهيز أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.342)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث:**

نعتبر في هذا النموذج أن متغير النفقات العامة (G) متغير مستقل و متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغير تابع، لاختبار الفرضية الثالثة (وجود أثر معنوي إيجابي أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي)، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (09): يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج.

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.984[a]	.968	.966	921686.349	1.693

المصدر: مخرجات (SPSS).

يظهر هذا الجدول أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) بلغت (0.984)، (0.968)، (0.966) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين النفقات العامة (G) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تدل قيمة معامل التحديد أن النفقات العامة تفسر بنسبة (96.8%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما (3.2%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (10): يوضح تحليل التباين (ANOVA).

تحليل التباين

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	384245066342593.060	1	384245066342593.060	452.316	.000[b]
	Résidu	12742585895054.030	15	849505726336.935		
	Total	396987652237647.060	16			

المصدر: مخرجات (SPSS).

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (452.316) و بقيمة مستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على قبول النموذج إحصائيا وجودته ، كما تبين قيمة مستوى الدلالة P– Value (0.000) رفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم (11): يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث ومعنوياتها.

معالم النموذج ومعنوياتها

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2201886.786	456840.652		4.820	.000
	G	2.087	.098	.984	21.268	.000

المصدر: مخرجات (SPSS).

من هذا الجدول نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث كما يلي:

حيث توضح قيمة معامل نفقات العامة أنه كلما زادت نفقات العامة بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.087)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:**

سنأخذ في هذا النموذج كل من المتغير نفقات التجهيز (DE) ومتغير نفقات التسيير (DF) كمتغيرات مستقلة مجمعة في نموذج واحد ومتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وذلك لاختبار الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز (DE) ونفقات التسيير (DF) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP))، حيث جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (12): يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج.

القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.984[a]	.968	.964	946580.655	1.623

المصدر: مخرجات (SPSS).

يظهر هذا الجدول أن نلاحظ أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) بلغت (0.984)، (0.968)، (0.964) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز (DE) ونفقات التسيير (DF) مجمعة في نموذج واحد والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تدل قيمة معامل التحديد أن هذه النفقات تفسر بنسبة (96.8%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما (3.2%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم (13): يوضح تحليل التباين (ANOVA).

تحليل التباين

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	384443443138299.600	2	192221721569149.800	214.530	.000[b]
	Résidu	12544209099347.418	14	896014935667.673		
	Total	396987652237647.060	16			

المصدر: مخرجات (SPSS).

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (214.530) و بقيمة مستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على قبول النموذج إحصائيا وجودته ، كما تبين قيمة مستوى الدلالة –P Value (0.000) رفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير ونفقات التجهيز مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

الجدول رقم (14): يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعنوياتها.

معالم النموذج المتعدد ومعنوياتها

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2220469.142	470820.113		4.716	.000
	DF	2.268	.398	.688	5.695	.000
	DE	1.769	.682	.313	2.593	.021

المصدر: مخرجات (SPSS).

من هذا الجدول نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث كما يلي:

حيث توضح معادلة الانحدار التالية أن قيمة معامل نفقات التجهيز تدل على أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.769)، كما أن قيمة معامل نفقات التسيير تدل على أنه كلما زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار (2.268)، فهذه النتائج تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذه النفقات مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الرابعة للدراسة.

3. النتائج الرئيسية والتوصيات:

1.3. النتائج الرئيسية:

من خلال تحليل أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي ممثل بالناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد تحصلنا على العديد من النتائج كلها جاءت موافقة لفرضيات الدراسة والنظرية الاقتصادية، كما تدل كل النتائج على وجود علاقة ارتباط قوية بين النفقات العامة ومكوناتها مع الناتج المحلي الإجمالي، ونذكر من بين النتائج ما يلي:

- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الأول نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نسجله من الجدول رقم (01) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.976)، وتدل قيمة معامل نفقات التسيير من الجدول رقم (03) على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (3.217)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود أثر إيجابي لنفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى للدراسة.
- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نسجله من الجدول رقم (04) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.976)، وتدل قيمة معامل نفقات التجهيز من الجدول رقم (06) أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.342)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.
- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نسجله من الجدول رقم (07) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.976)، وتدل قيمة معامل نفقات العامة من الجدول رقم (09) أنه كلما زادت نفقات العامة بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.087)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة.
- حسب النموذج الانحدار الخطي المتعدد نجد أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير مجمعة في نموذج واحد والناتج المحلي الإجمالي وهذا نلاحظه في الجدول رقم (10)، وتوضح معادلة الانحدار المتعدد أن قيمة معامل نفقات التجهيز تدل على أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.769)، كما أن قيمة معامل نفقات التسيير تدل على أنه كلما زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار (2.268)، فهذه النتائج تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذه النفقات مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الرابعة للدراسة.

2.3. التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها سابقا نوصي بما يلي:

- توجيه الإنفاق العام إلى المجالات التي تشجع النمو الاقتصادي.
- القيام بدراسة مسبقة لتسهيل عملية توجيه حصص نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- إعطاء أهمية عند الإنفاق للمشاريع المنتجة.
- ترشيد النفقات العامة عن طريق دراسة نفقات وإيرادات أي مشروع.
- خلق هيئة إدارية هدفها مراقبة ومتابعة كل تدفق مالي حكومي نحو مختلف المشاريع وتأكد من تناسب حجم النفقات واحتياجات المشاريع.
- إعداد دراسات قياسية مبنية على معطيات دقيقة وصحيحة تخص الإنفاق الحكومي وإعطائها أهمية لأنها تساعد أصحاب القرار على اتخاذ القرار المناسب والفضل.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]– دعاء محمد الزاميلي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – مجلد 16 العدد 1، سنة 2014.

[2]– محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني ، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1965–2013)، مجلة رؤى إستراتيجية يوليو 2015.

[3]– ماجد حسني صبيح، تحليل الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996–2014)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 72–73،خريف 2015–شتاء2016.

[4] - JAOUAD OBAD ? YOUSSEF GAMAL, l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc : application de l'approche ARDL, ISSN : 2028,9324 VOL.16 N°.02, 2016.

[5]– زينب توفيق السيدة عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990–2014)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 74–75 ربيع – صيف 2016.

[6]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص41.

[7]– بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو دراسة حالة الجزائر (2001–2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، السنة الجامعية 2009–2010، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر، ص33.

[8]– علي سيف علي المز روعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28– العدد الأول –2012.

[9]– خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص124.

[10]– أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970–2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015.